

قضايا الإصلاح الاقتصادي

30 مارس/آذار 2012

دفع عجلة التنمية عبر الحرية الاقتصادية وسيادة القانون

بقلم: بوريس بيجوفيتش

رئيس مركز الدراسات الليبرالية - الديمقراطية، صربيا

المقال في كلمات :

- الحرية الاقتصادية تدفع النمو الاقتصادي من خلال الابتكار.
- على الرغم من أن كلاً من الحرية الاقتصادية وسيادة القانون يخلقان محفزات لتسارع النمو الاقتصادي، فإن للحرية الاقتصادية تأثيراً أكبر لأنها تزيد من التنافس في السوق، الذي يؤدي بدوره إلى تحسين الفاعلية والإنتاجية.
- من أجل مواصلة تعزيز النمو، على المؤسسات الاقتصادية أن تكون مرنة بشكل كافٍ يمكنها من التكيف مع المبتكرات التكنولوجية التي تنشأ نتيجة للحرية الاقتصادية.

للتعليق على هذا المقال، يمكنكم زيارة مدونة التنمية الخاصة بمركز المشروعات الدولية الخاصة: www.cipe.org/blog



published by the

Center for International Private Enterprise

an affiliate of the U.S. Chamber of Commerce

1155 Fifteenth Street NW • Suite 700 • Washington, DC 20005 • USA

ph: (202) 7219200- • web: www.cipe.org • e-mail: cipe@cipe.org

مقدمة

التحرر من التدخل الحكومي

يتعلق أول أنواع الحرية الاقتصادية بالتحرر من التدخل الحكومي، والذي يتجلى في حجم النصيب الحكومي. ومؤشرات الحجم، أي المؤشرات على مستوى التدخل الحكومي، وتشمل حجم الإنفاق العام، وحجم الدعم النقدي والعيني، ونصيب المؤسسات المملوكة للدولة من الوظائف والاستثمار في المشروعات العامة، ومعدل الضريبة على الشرائح الأعلى من الدخل¹. فكلما تقلص حجم النصيب الحكومي، زاد التحرر من التدخل الحكومي.

وغالباً ما يترافق مع التدخل الحكومي معوقات قانونية أمام دخول فاعلين جدد من القطاع الخاص، وعلى ذلك فمجرد مشاركة القطاع العام في الإنتاج والاستثمار تعني طرد القطاع الخاص، إلى جانب أن أنشطة القطاع الخاص تميل بطبيعتها إلى إنتاجية أعلى من مثيلتها في القطاع العام؛ لأن القطاع الخاص حافزه على الإنتاج هو تعظيم العائد لا تعظيم الآثار السياسية. ولذا، فمن شأن القطاع العام إذن أن يبطئ الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

ويعتبر فرض الضرائب، مع استبعاد الإنفاق الحكومي على توفير السلع والخدمات العامة، انتهاكاً لحقوق الملكية الخاصة، الذي لا يستند إلى خرق للقانون -حتى أعلى معدلات الضرائب يفرضها القانون. ولكن يصعب، على المستوى التحليلي، الفصل بين أعباء الضرائب اللازمة للتمكين من توفير السلع والخدمات العامة اللازمة للنمو، وبين الأعباء الضريبية اللازمة لتمويل إعادة توزيع الثروة قسراً، في شكل دعم عيني ونقدي.

لذلك، يتعين علينا توخي الحرص عند النظر في العلاقة بين التحرر من التدخل الحكومي والنمو الاقتصادي، فحجم الإنفاق الحكومي وحده، على سبيل المثال، لا يوفر معلومات عن نسب الإنفاق على توفير السلع والخدمات العامة، والتي تقضي بدورها إلى زيادة إنتاجية الاستثمارات

تساهم الحرية الاقتصادية في النمو الاقتصادي بما توفره من تعزيز للتنافس بين الأطراف الفاعلة، مما يؤدي إلى زيادة الابتكار، والفاعلية، ثم الإنتاجية في نهاية المطاف. كذلك تتيح الحرية الاقتصادية فاعلية أكبر للاستثمارات، مما يفرضي إلى النمو. أما سيادة القانون -بوصفه حماية لحقوق الملكية، والحقوق التعاقدية- فيوفر حماية للحرية الاقتصادية، ويسهم بذلك في النمو.

ولكن يظل السؤال قائماً، ذلك السؤال المتعلق بكيفية وصف المؤسسات الاقتصادية التي تمكّن من ممارسة الحرية الاقتصادية، لذا سنتناول هذا المقال وصف مختلف مكونات الحرية الاقتصادية، وشرح كيفية ارتباطها بالنمو الاقتصادي وسيادة القانون على حد سواء، ثم سيتطرق المقال بعد ذلك لمناقشة ما تحتاجه المؤسسات الاقتصادية السليمة حتى تتمكن من تعزيز النمو على أساس من الحرية الاقتصادية.

الحرية الاقتصادية

يجدر بنا، قبل الولوج إلى مناقشة العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، أن نُعرّف بشيء من الدقة مفهوم الحرية الاقتصادية. والتساؤل الأول في هذا الصدد يتعلق بطبيعة الحرية الاقتصادية، هل هي حرية سلبية فقط، أي: هل تعني التحرر من قهر الدولة؟.. أم أنها تشمل على حرية إيجابية أيضاً؟.. وبعبارة أخرى، هل يتعين على الدولة أن تفعل -لا أن تمتنع عن الفعل فقط- حتى ترسخ الحرية الاقتصادية وتحافظ عليها؟.. فضلاً عن ذلك، ما هي العلاقة بين سيادة القانون والحرية الاقتصادية؟.. هل تعتبر سيادة القانون مفهوماً أوسع من الحرية الاقتصادية، أم أن العكس هو الصحيح؟.. وهل هناك من تداخل بين المفهومين؟.. حتى تتسنى لنا الإجابة على تلك الأسئلة، يتعين علينا أن نحدد نطاق مفهوم الحرية الاقتصادية ومحتواها.

حرية التمتع بضمان حقوق الملكية الخاصة

يتعلق النوع الثاني من الحرية الاقتصادية بالبنية القانونية لحقوق الملكية الخاصة وضمان تلك الحقوق، ونعني بذلك في الأساس الضمان من أن تصادرها أطراف خاصة، كما تتعلق بعض جوانب هذا النوع من الحرية أيضاً بالضمان من أن تصادرها الدولة، سواء بالقانون أو بغيره. ويشمل هذا النوع من الحرية الاقتصادية: أحكام قضاء مستقل، ومحاكم غير متحيزة، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وغياب تدخل الجيش في سيادة القانون والإجراءات السياسية، وأخيراً، قوة النظام القضائي واستقامته وثقة الناس فيه.

ويشير هذا - إلى أقصى حد ممكن- إلى الحرية الاقتصادية، حيث يشير إلى التحرر من المصادرة ونزع الملكية، ويشير إلى مستوى سيادة القانون الذي يتواءم مع الحماية الشاملة لحقوق الملكية الخاصة والحقوق التعاقدية، بما أنه يتعلق بالتحرر من مصادرة تلك الحقوق، وذلك بالمعنى الذي تناولنا به الحماية في الفقرة السابقة. ولهذا السبب، يقترب تأثير هذا النوع من الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي، اقتراباً قد يصل إلى حد التطابق، من تأثير سيادة القانون.

حرية النفاذ إلى النقد الحقيقي

النوع الثالث من الحرية الاقتصادية هو ذلك النوع المتعلق بنفاذ الأفراد والشركات والهيئات الاقتصادية إلى النقد الحقيقي. ويقاس هذا النوع من الحرية بمؤشرات الاستقلال النقدي في البلاد، وحرية الأفراد والشركات والهيئات الاقتصادية في فتح حسابات بنكية في بلدانهم بعملة أجنبية، وقدرتهم على فتح حسابات بنكية في بلدان أخرى. يتعلق هذا النوع من الحرية أيضاً بحرية كل فرد أو شركة أو هيئة اقتصادية في الدخول في أكبر عدد ممكن من التعاملات السوقية الطوعية الحرة، مع أكبر عدد ممكن من نظرائهم الآخرين.

أو المشروعات، وبالتالي زيادة عوائدها. غير أن تلك الزيادة في العائدات لن تحدث في حالة الدعم النقدي والعيني؛ لأنه يقلل من الحوافز بخفضه لمعدلات العائد المتوقعة، وزيادة تلك العائدات للأنشطة التي قد لا تكون الأكثر إنتاجية في السوق بالضرورة.

هناك بعض التداخل بين تحرر الاقتصاد من التدخل الحكومي وسيادة القانون، إذا فهمنا سيادة القانون على أنه حماية حقوق الملكية الخاصة ضد انتهاك القطاع العام لها، ولكن من الواضح الجلي، أن هذا النوع من التحرر الاقتصادي يشتمل على عناصر أكثر من مجرد سيادة القانون بالمعنى الذي ذكرناه، ويتمثل الفارق الرئيسي في حرية القيام بأنشطة اقتصادية. فالقدرة على الدخول -بحرية- في مشروع ما أمر بالغ الأهمية؛ لأنها تمثل الشرط الأساسي للتنافس في السوق. فكلما زاد هذا النوع من الحرية الاقتصادية، زادت حدة المنافسة. ويخلق التنافس في السوق، بدوره، محفزات قوية لتحسين الفاعلية، فيزيد بذلك الإنتاج، الذي يدفع بدوره النمو الاقتصادي. من الواضح إذن، أن للحرية الاقتصادية، من هذه الزاوية، تأثيرات على النمو الاقتصادي وعلى دفعه للأمام بقوة، أوسع بكثير مما لسيادة القانون وحده.

على أن لجانب محدد من سيادة القانون -حماية الحقوق التعاقدية- تأثير على التنافس؛ إذ لا وجود للتبادلات في غياب حماية الحقوق التعاقدية. ولكن، حتى عندما تكون حماية الحقوق التعاقدية -بوصفها جزءاً من سيادة القانون- في وضعها الأمثل، فقد يعوق الافتقار إلى حرية الدخول إلى السوق خلق منافسة مستدامة وغير مقيدة، وهو ما من شأنه أن يبطئ من النمو الاقتصادي. وبعبارة أخرى، فإن سيادة القانون ضروري ولكنه ليس شرطاً كافياً لزيادة الفاعلية وتسريع النمو الاقتصادي.

وهناك قسم خاص داخل هذا المكون من مكونات الحرية الاقتصادية، وهو ذلك المتعلق بحرية استثمار رأس المال على مستوى دولي، فالمزيد من الحرية والقدرة على التعامل في أسواق رأس المال الدولية تزيد التنافس بين المشروعات الاستثمارية وبعضها البعض، مما يتيح انتقال رأس المال إلى البلدان التي توفر مشروعات أعمال أكثر إنتاجية في السوق العالمية. وهو ما من شأنه تعزيز النمو الاقتصادي أيضاً.

حرية المعاملات

خامس أنواع الحرية الاقتصادية، هو ذلك النوع المتعلق بالتححرر من القواعد الحكومية الخاصة بالمعاملات في ثلاث أسواق: سوق رأس المال المالي، وسوق العمل، وسوق المنتجات، أي القواعد العامة لممارسة الأعمال.

من شأن الحرية الاقتصادية في سوق رأس المال المالي أن تزيد الحرية في عمليات الوساطة المالية، وتقاس تلك الحرية بخمسة مؤشرات: نسبة الودائع في بنوك القطاع الخاص، وما إذا كانت البنوك المحلية تواجه منافسة من بنوك أجنبية، ونصيب القروض المعتمدة للقطاع الخاص، ومدى اتساع نطاق السيطرة على أسعار الفائدة التي تنتج عنها معدلات فائدة حقيقية سلبية، ومدى اتساع نطاق السيطرة على معدلات الفائدة العامة على الودائع والقروض. ويعني ذلك، من الناحية العملية، حرية التفاوض حول الاتفاقيات المالية، أي حرية اقتراض وإقراض الأموال.

أما حرية سوق العمل، فتظهر عن طريق خمسة مؤشرات: تأثير الحد الأدنى للأجر على الأجر المتوازن، ومدى تعقيد آليات التعيين والفصل، ونسبة قوة العمل التي يتم تحديد أجورها من خلال عملية تفاوض جماعية مركزية، وحجم إعانات البطالة التي تقلص الحوافز على البحث عن وظيفة، ووجود تجنيد إجباري في القوات المسلحة. وتخلق الحرية في هذه السوق حوافز لأصحاب العمل للاستثمار

فبدون النقد الحقيقي وسيطاً في التبادل النقدي - من أجل خفض تكاليف المعاملات في سوق الصرف - ستتحفض تلك التبادلات بشكل كبير، وهو ما سيلقي بظلال سلبية على النمو الاقتصادي، متمثلة في انخفاض الفاعلية والإنتاجية. هذا فضلاً عن أن قلة التبادلات ستضعف معها حوافز الإنفاق على بحوث وتطوير التكنولوجيات الجديدة، مما يؤدي، بدوره، إلى المزيد من تباطؤ الإنتاجية والنمو الاقتصادي. والواقع أن هذا النوع من الحرية الاقتصادية يتشابه كثيراً، من حيث آثاره على النمو الاقتصادي، مع الحماية المناسبة للحقوق التعاقدية بوصفها مكوناً من مكونات سيادة القانون.

حرية التبادل الدولي

يتمثل النوع الرابع من الحرية الاقتصادية في حرية التبادلات الدولية، أي التبادل مع فاعلين اقتصاديين خارج البلاد، ويقيم هذا النوع من الحرية الاقتصادية بحجم المعوقات الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة، كما تعكسها لوائح التجارة الخارجية، ونصيب تلك التجارة من الناتج المحلي، ووجود "سوق سوداء" لتحويل العملة الأجنبية وحجمها في مقابل السوق الرسمية، والسيطرة على تدفق رأس المال الدولي. هذا النوع من الحرية يتعلق، بوجه عام، بحرية التجارة، التي تترتب عليها نتيجتان رئيسيتان.

مع حرية التجارة يتسع نطاق تقسيم العمل، وبالتالي لا تظهر مشكلة التقسيم الاجتماعي للعمل في بلد واحد؛ إذ يرتفع تقسيم العمل إلى المستوى الدولي، مما يعمق فرص استغلال الميزات النسبية للاقتصادات. وينطوي هذا النوع من الحرية الاقتصادية أيضاً على إدخال نوع جديد من التنافس، وهو التنافس الدولي، الذي يزيد الضغوط على التنافس داخل كل دولة، ويعزز محفزات الإنتاجية والفاعلية التي تمكن الفاعلين من الحفاظ على قدرتهم التنافسية على المستوى الدولي.

على أن الحرية الاقتصادية تتقدم على سيادة القانون بخطوة، فيما يتعلق بخلق محفزات النمو الاقتصادي المتسارع. ونستطيع أن نرى الفارق الأكبر إذا ما نظرنا إلى مكونات الحرية الاقتصادية التي تزيد من حدة المنافسة وتعزز الحوافز التي تخلقها هذا المنافسة لدى كل المنخرطين في السوق، نتيجةً لزيادة الضغوط التنافسية. فزيادة المنافسة تقضي إلى محفزات أكبر على الفاعلية والإنتاجية، وهو ما يفضي بدوره إلى النمو الاقتصادي. وغني عن البيان أن سيادة القانون وحده -دون حرية اقتصادية- لن يستطيع تحقيق ذلك.

لنا مبرراتنا إذن في أن نرى في المنافسة محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي، خاصةً في تلك البلدان التي حققت بالفعل سيادة راسخة للقانون، أي حمايةً لحقوق الملكية الخاصة والحقوق التعاقدية.² وعندما لا تكون هناك أية إمكانية أخرى لإحداث تحسينات كبيرة في سيادة القانون، تظل زيادة الحرية الاقتصادية، أي زيادة حدة المنافسة وضغطه على المتنافسين المصدر الرئيسي لزيادة الإنتاجية، وبالتالي النمو الاقتصادي.

وتعتبر حرية دخول فاعلين اقتصاديين جدد إلى أي نشاط أمراً جوهرياً، إذا أريد للحرية الاقتصادية أن تقود النمو الاقتصادي. فأيما كانت درجة حماية حقوق الملكية الخاصة والحقوق التعاقدية، لو لم تكن هناك حرية لدخول منافسين جدد، فلن تتمتع المنافسة بالحرية، ولن تتعاضد الفاعلية، أي أن النمو الاقتصادي سوف يتباطأ.

ما هي المؤسسات الاقتصادية السليمة؟

تتمتع المؤسسات الاقتصادية السليمة، التي تعزز النمو الاقتصادي بثلاث سمات رئيسية: أولها سيادة القانون، الذي يعني توفير حماية ملائمة لحقوق الملكية الخاصة والحقوق التعاقدية، فكلما تحسنت حماية تلك الحقوق، ارتفعت معدلات الاستثمار والإنتاجية، وهو ما يفضي بدوره إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

في رأس مالهم البشري، بما أنه يتيح لهم توقع عائدات أعلى على استثماراتهم في مثل تلك السوق الحرة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، بما أن الاستثمار في رأس المال البشري يفضي إلى استغلال أكثر إنتاجيةً لرأس المال المادي.

وتؤول مؤشرات القواعد التنظيمية العامة لممارسة الأعمال إلى: مدى قدرة ريادي الأعمال على تحديد أسعار منتجاتهم بشكل مستقل، وتتمثل تلك المؤشرات في الإجراءات الإدارية اللازمة لبدء النشاط، والمعوقات القانونية العامة لدخول منافسين جدد إلى السوق، وساعات العمل التي ينفقها ريادي الأعمال في معاملاته مع الموظفين الحكوميين تطبيقاً للقواعد العامة لممارسة الأعمال، وتكلفة بدء نشاط مشروع جديد، والمدفوعات غير المنظورة، كنايةً عن الفساد.

الفروق بين الحرية الاقتصادية وسيادة القانون

تؤثر الحرية الاقتصادية في النمو الاقتصادي بطريقتين: طريق مباشر، يتمثل في خلق المحفزات على زيادة الإنتاجية، سواء من خلال زيادة كفاءة التعامل مع تكنولوجيات معينة، أو من خلال التقدم التكنولوجي.. وطريق غير مباشر، يتمثل في زيادة الاستثمارات. أما بالنسبة لسيادة القانون، فالافتقار إلى حماية شاملة لحقوق الملكيات الخاصة والحقوق التعاقدية يمثل قيداً حقيقياً على الحرية الاقتصادية، بما يفضي إلى إعاقة الاستثمار والتجارة أو تثبيطهما. وعلى هذا النحو، فإن سيادة القانون، وحماية حقوق الملكية الخاصة، والحقوق التعاقدية، تمثل شرطاً أولياً للنمو الاقتصادي والإنتاجية العالية اللذين يقودهما الاستثمار الخاص. ويكمل هذا الشرط الأولي توفير المناسب للسلع والخدمات العامة، من حيث نوعيتها وكميتها وفعاليتها توفيرها.

التطور المؤسسي. لذلك، ونظراً لأن الابتكار التكنولوجي أمر مستمر، فإن الإصلاح المؤسسي هو المهمة التي يتعين على كل البلدان الاضطلاع بها، حتى تلك التي تتمتع بتطور مؤسسي كبير.

ففي بعض البلدان، هناك مساحة واسعة للإصلاح الاقتصادي، مما يفتح التساؤلات حول أولويات الإصلاح المؤسسي وتعاقب مراحلها.

الخلاصة: أولويات الإصلاح المؤسسي وتعاقب مراحلها

يمكننا القول بأن أولوية الإصلاح المؤسسي الاقتصادي تتمثل في سيادة القانون. وفي كل الأحوال، يجب أن تكون الأولوية لمنع انتهاك الدولة لحقوق الملكية استناداً إلى القانون، ومن أمثلة ذلك الإفراط في إعادة التوزيع الإلزامي للقيمة، لمصلحة بطانة الحكومة ومحاسبيها، ويكمن السبب في إعطاء الأولوية لمنع حدوث تلك الفعال. أن منعها لا يتطلب الكثير من الموارد.

وبعد تحقيق تلك الحماية، ينبغي تعزيز ما يتعلق بسيادة القانون من ترسيخ كفاءة نظام قضائي لديه القدرة، ليس فقط على إنزال العقوبة، بل أيضاً على تحقيق الردع من خلال المعاقبة على انتهاك القطاع الخاص لحقوق الملكية أو الحقوق التعاقدية. ربما ساعته فقط -أي عندما يتحقق مستوى مقبول من سيادة القانون- يمكن التعامل مع مسألة كفاءة القطاع العام، أي تقليص الأعباء الضريبية اللازمة لتقديم مستوى معين من الخدمات العامة، مثل خدمة سيادة القانون.

وفيما يتعلق بالحرية الاقتصادية، فأهم ما فيها إضفاء الطابع المؤسسي على حرية دخول منافسين جدد، لما يمثله ذلك من ضمان ضغط تنافسي قوي تستشعره كل الأطراف في السوق.

أما السمة الثانية لتلك المؤسسات السليمة، فتتمثل في فاعلية القطاع العام في توفير السلع والخدمات العامة، فجانب من انخفاض معدلات عوائد المشروعات يعود إلى الأعباء الضريبية، التي تستخدم لتمويل السلع والخدمات العامة. بيد أن ذلك يمكن تعويضه بزيادة الإنتاجية نتيجة آثار الفائض في السلع والخدمات العامة، فكلما زادت فاعلية توفير السلع والخدمات العامة، زاد الفارق بين زيادة معدلات العائد نتيجة نمو الإنتاجية من جانب، وتقلص الإنتاجية بسبب الأعباء الضريبية اللازمة لضمان توفير السلع والخدمات العامة، من جانب آخر.

أما السمة الثالثة للمؤسسات الاقتصادية السليمة، فتتعلق بالحرية الاقتصادية، وتؤول إلى إرساء حرية دخول منافسين جدد إلى السوق، والحفاظ على تلك الحرية، وهو ما يتيح منافسة حرة بين المنافسين في السوق. فضغوط التنافس تخلق محفزات لكل المنخرطين في السوق على زيادة الفاعلية وزيادة مستوى التكنولوجيات التي يستخدمونها من خلال الابتكار التكنولوجي والابتكار في أسلوب ممارسة الأعمال. كذلك تحفز الضغوط التنافسية الكبيرة على إنتاج السلع التي يحتاجها السوق فقط، وتوفيرها بأقل سعر ممكن، وإنتاجها بأقل تكلفة لكل وحدة إنتاج. كذلك يوفر التنافس حوافز لغير القادرين على الاستجابة لمتطلبات الفاعلية حتى يخرجوا من السوق ويشهروا إفلاسهم، فتتوفر -بذلك- إمكانية حصول أطراف أخرى في السوق، أكثر كفاءة، على عناصر إنتاجهم واستغلالها. أضف إلى ذلك أن الضغوط القوية للتنافس تخلق محفزات للاستثمار في التكنولوجيا، من أجل تحسين الوضع في السوق، فينتج عن تلك الاستثمارات تقدم تكنولوجي وابتكار، يفضي بدوره إلى نمو الإنتاجية، ليس للطرف الاقتصادي صاحب الابتكار فحسب، بل ولكل المتأثرين بانتشار ذلك الابتكار التكنولوجي.

ومع تطور الابتكار تتطور المؤسسات الاقتصادية السليمة، بيد أن الابتكار التكنولوجي عادة ما يكون أسرع من

هوامش

¹ The indicators of all components of economic freedom are based on: Gwartney, J. i Lawson, R. (2003), The concept and measurement of economic freedom, European Journal of Political Economy, Vol. 19, pp. 405-430

² Aghion, P. i Griffith, R. (2005), Competition and Growth: Reconciling Theory and Evidence, Cambridge, Mass. and London: The MIT Press

د. بورييس بيجوفتيش رئيس مركز الدراسات الليبرالية-الديمقراطية، وأستاذ بمدرسة القانون، جامعة بلجراد، تشمل مجالات خبرته الميدانية، الاقتصاد المؤسسي، والتحليل الاقتصادي للقانون، والتنظيم الصناعي، ونظرية النمو الاقتصادي. نُشر له مؤخراً كتاب: "الجوانب المؤسسية للنمو الاقتصادي" (*Institutional Aspects of Economic Growth*).

الآراء الواردة بالمقال تعبر عن وجهة نظر كاتبه، ولا تعكس بالضرورة رؤية مركز المشروعات الدولية الخاصة. ويسمح المركز بإعادة طباعة المقالات الواردة في سلسلة قضايا الإصلاح، و/أو ترجمتها، و/أو نشر المقالات الأصلية، بشرط: (1) نسبة المقال إلى كاتبه الأصلي، وإلى مركز المشروعات الدولية الخاصة. (2) إخطار مركز المشروعات الدولية الخاصة بموضع نشر المقال وإرسال نسخة منه إلى مكتب المركز في واشنطن.

سلسلة "قضايا الإصلاح الاقتصادي": خدمة على الإنترنت يقدمها مركز المشروعات الدولية الخاصة لنشر للمقالات الإلكترونية. تطرح تلك الخدمة مقالات معمقة موجهة إلى شبكة من صناعات السياسات، وقادة الأعمال، والإصلاحيين المدنيين، والأكاديميين، وغيرهم

وتتعلق الإصلاحات المؤسسية، إلى حد بعيد، بإدخال قواعد سلوك رسمية جديدة لتلتزم بها الأطراف الاقتصادية، بحيث تفضي إلى تساوي فرصهم في اتخاذ القرارات. على أن القواعد الرسمية لن تجدي نفعاً لو لم تطبق، أو كان تطبيقها غير محتمل، وهو ما يفرض القيام بخطوات محددة قبل الإصلاح الاقتصادي، مثل بناء السلطات التي سوف تضمن تطبيق تلك القواعد بفاعلية، بما يتطلبه ذلك من موارد ووقت. فمجرد نقل قواعد السلوك الرسمية من بلد إلى آخر ليس كافياً في حد ذاته.

كذلك فإن وجود مؤسسات اقتصادية عالية الجودة، مثل الحماية القوية والشاملة لحقوق الملكية الخاصة، أمر حاسم في المستويات الدنيا من التطوير المؤسسي. ولكن، من المهم أيضاً الاهتمام بقدرة المؤسسات الاقتصادية على التكيف السريع مع الأوضاع الجديدة، خاصة تلك التي تنشأ عن التقدم التكنولوجي والابتكار في ممارسة الأعمال. فإن لم تتوفر مثل تلك المرونة، التي تفتح المجال أمام الابتكار المؤسسي، فستضعف المحفزات التي تدفع الأطراف الاقتصادية إلى اتخاذ قرارات تفيد النمو الاقتصادي. والحديث هنا ينصب -على وجه الخصوص- على تلك المؤسسات التي تكفل الحرية الاقتصادية ووجود ضغوط تنافسية قوية في السوق؛ إذ إن ذلك هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في ظروف المستويات العالية من التطور المؤسسي.

والخلاصة أن سيادة القانون ضرورية، ولكنها ليست شرطاً مسبقاً كافياً وحده للنمو الاقتصادي؛ لأن الحرية الاقتصادية تتخطى سيادة القانون لتخلق الإبداع وزيادة الإنتاجية من خلال التنافس في السوق. ونظراً للتقدم التكنولوجي الذي يحدثه التنافس والحرية الاقتصادية، يتعين على المؤسسات الاقتصادية أن تحافظ على درجة من المرونة تمكنها من التكيف مع الجديد من احتياجات التكنولوجيا والأعمال كلما دعت الضرورة.

يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة "CIPE" على تعزيز الديمقراطية حول العالم، من خلال الإصلاح الاقتصادي الموجه للسوق. المركز جزء من غرفة التجارة الأمريكية في العاصمة واشنطن، ولا يهدف لتحقيق الربح. وهو أحد أربعة معاهد للصندوق الوطني للديمقراطية. وقد دعم المركز ألف مبادرة محلية في أكثر من مائة دولة نامية، تعامل فيها -على مدى 25 عاماً- مع قادة الأعمال، وصناع القرار، والصحفيين، لبناء المؤسسات المدنية الأساسية للمجتمع الديمقراطي. ومن القضايا الأساسية التي يتعرض لها المركز، مكافحة الفساد، والمشاركة في السياسات، وجمعيات الأعمال، وحوكمة الشركات، والحوكمة الديمقراطية، وإتاحة الوصول للمعلومات، والقطاع غير الرسمي، وحقوق الملكية، وحقوق المرأة والشباب. وتدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية برامج مركز المشروعات الدولية الخاصة.

من المهتمين بالقضايا ذات الصلة بالإصلاح الاقتصادي وعلاقته بالتنمية الديمقراطية.

ترسل المقالات بالبريد الإلكتروني، ويتم نشرها على الموقع. فلو أردت الاشتراك، مجاناً، نرجو أن تشترك في شبكة مركز المشروعات الدولية الخاصة، وذلك بإدخال بريدك الإلكتروني في الموقع: www.cipe.org أو www.cipe-arabia.org

يرحب المركز بالمقالات التي يقدمها القراء. على أن تتراوح عدد كلمات المقال ما بين 1000 إلى 3000 كلمة، وسوف يُنظر فقط إلى المقالات ذات الصلة برسالة المركز المتمثلة في بناء مؤسسات ديمقراطية تخضع للمساءلة من خلال إصلاحات تعتمد على السوق، وذلك على أساس قيمة المقال.